جمهورية العراق
وازارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

دور المنظمات الدولية في تعزيز الحكم الرشيد

بحث تقدم به الطالب

أمير خضير نجم الرماحي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهو جزء من
متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في القانون العام

بإشراف

أ. د خالد غالب مطر
أ. م .د نجلاء مهدي محسن

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٥ مـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤدُّوا الأَمَانَاتِ إلى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾

صدق الله العلي العظيم

الآية ٥٨ من سورة النساء

الإهداء

إلى كلّ من آمن بأن العدالة ليست شعارًا، بل فعلٌ يُمارَس، وحقٌ لا يُساوَم عليه

إلى والديّ الكريمين من غرسا فيّ أولى بذور القيم فكان الحق طريقي والعدل رسالتي.

إلى أساتذتي الأجلّاء من أضاءوا لي دروب الفقه والقانون وزرعوا فيّ شغف الدفاع عن الحقوق.

إلى زملائي في درب العدالة من حملوا معي همَّ الكلمة ومشقة الدفاع ومتعة النضال.

إلى كلّ مظلوم ينتظر من يُنصفه إليكم أُهدي هذا العمل، لعلّه يكون لبنةً في صرحٍ قانونيٍّ أعدل، ومجتمعٍ أكثر إنصافًا.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله الطاهرين.
اما بعد أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى والدي العزيز، لما قدّمه لي من دعمٍ متواصل وإيمانٍ راسخ بقدراتي طوال مسيرتي، وإلى والدتي التي ستظلّ نبراسًا يلهمني ويقوّي عزيمتي في كلّ خطوة. وأرفع عظيم امتناني إلى ا.م.د المتميزة (نجلاء مهدي محسن) على دعمها العلمي وتوجيهاتها القيّمة التي كان لها أثر بالغ في إثراء هذا العمل.

ولا يفوتني أن أقدّم خالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) عميد معهد العلمين للدراسات العليا، وإلى الاستاذ الدكتور (صعب ناجي عبود) رئيس قسم القانون، لما وفّراه من بيئة علمية داعمة ومحفّزة على البحث والإبداع. كما أتوجّه بعميق الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لما قدّموه من ملاحظات علمية بنّاءة أسهمت في إتمام هذا البحث على أكمل وجه.

والشكر موصول إلى أساتذتي الأجلاء في المرحلة التحضيرية (ا.م.د محمد عبد الرحيم، و م.د كرار حيدر ضياء الصائغ، وا.م.د نجلاء مهدي محسن، وم.د راجي نصير دواره، وا.د هناء إسماعيل إبراهيم الأسدي، وا.د علاء إبراهيم محمود) ، لما قدّموه من علمٍ وتوجيهٍ ودعمٍ كان لهم جميعًا بالغ الأثر في صقل قدراتي الأكاديمية. كما لا يسعني إلا أن أخصّ بالشكر للمكتبة المركزية في معهد العلمين وكل من أسهم في رفدي بالمراجع والمصادر القيّمة التي دعمت هذا البحث.

وأتوجّه بخالص الامتنان إلى زوجتي واولادي و إخوتي وأخواتي الذين كانوا خير سندٍ وعون، وإلى زملائي في معهد العلمين وكادره التعليمي والإداري، ولكل من قدّم كلمة دعم أو نصيحة أو مساعدة، كان لها أعمق الأثر في بلوغ هذه النتيجة.

الباحث

المستخلص

تعد المنظمات الدولية أَمْراً مهما ولازما في بلورة العملية الديمقراطية، إذ تستخدم المنظمات الدولية كوسيلة آمِنَةُ لتحقيق التنمية المستدامة وتطور السلطات عن طريق إصلاح شؤونها العامة. فالمنظمات الدولية هي الأداة التي يتم عَبْرَها التعبير عن إرادة الدول بالتطور، وعلو مكانتها، وتطوير حكمهم وترشيده. وإن الحكم الرشيد يكون ذا ارتباط وثيق بالمنظمات الدولية، لأن المجتمع الدولي بدوره أوجد الطريقة التي تؤدي إلى تعزيز وتقوية موقف المجتمع، وكذلك تحقيق الديمقراطية. لأن الحكم الرشيد بدوره هو من يقوم بتعزيز الرفاهية السكانية للمجتمع. وعليه، فإن المنظمات الدولية أدت دَوْراً مُهِمّاً في اتساع نطاق ودائرة المجتمع، وتعدد الخيارات التي يملكونها، وكذلك زيادة فرصهم، وإطلاق حرياتهم، سواء من النواحي الاقتصادية منها أو ٱلإجتماعية. ومن أجل إقامة ما يسمى بالحكومة الرشيدة التي تحمي حرياتهم، فإن المنظمات الدولية في سبيل الوصول إلى الحكم الصالح اتخذت العديد من المعايير التي تسند بذلك موقفها، فضلا عن تفعيل الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية في محاربة الفساد، وتوفير الأمن، وتحقيق الرقابة على فض النزاعات من تحقيق الحكم الرشيد. وعلى هذا الأساس، فإن المنظمات الدولية قامت، على الرغم من تعددها إلى أممية أو إقليمية، لكن لها الدور اللازم في إنماء العلاقات، وتوفير التعايش السلمي، وتطور الخدمات التي تقوم بها من أجل الأفراد، وتحقيق التنمية المستدامة. بناءً على ذلك، لعبت المنظمات الدولية، إقليميًا كان أم عالميًا، دورًا محوريًا في تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحسين العلاقات بين الدول، وتهيئة بيئة للتعايش السلمي، وتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها للمواطنين لضمان التنمية المستدامة. ولا تقتصر مسؤولياتها على تقديم الدعم المالي والفني فحسب، بل تشمل أيضًا الإشراف على الأداء.و تسعى هذه المجموعات إلى ضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات، وتحسين مشاركة المجتمع، وتمكين الأفراد من التأثير في القرارات. ونتيجةً لذلك، تُعزز أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتحسن استقرار المجتمع. ووفقًا لهذا المنظور، يبدو التنسيق بين المؤسسات الإقليمية والدولية أداةً فعّالة لضمان متابعة سياسات ومبادرات التنمية.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١.	**المقدمة**	**٥-٩**
٢.	**المبحث الأول: التعريف بالمنظمات الدولية والحكم الرشيد**	**١٠-٢٩**
٣.	**المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية**	**١١-١٤**
٤.	**الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية وتميزه عَمّا يشابها من أوضاع قانونية**	**١١-٢٠**
٥.	**الفرع الثاني: ذاتية المنظمات الدولية**	**٢٠-١٤**
٦.	**المطلب الثاني: ماهية للحكم الرشيد**	**٢١-٢٩**
٧.	**الفرع الأول: مفهوم الحكم الرشيد**	**٢١-٢٥**
٨.	**الفرع الثاني: ذاتية الحكم الرشيد**	**٢٥-٢٩**
٩.	**المبحث الثاني: العلاقة بين المنظمات الدولية وتعزيز الحكم الرشيد**	**٢٩-٣٧**
١٠.	**المطلب الأول: دور المنظمات الأممية في تعزيز الحكم الرشيد**	**٢٩-٤٧**
١١.	**الفرع الأول: دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والقضاء على الفساد**	**٣٠-٣٣**
١٢.	**الفرع الثاني: : دور الأمم المتحدة في الرقابة على الانتخابات والتنمية المستدامة**	**٣٣-٣٧**
١٣.	**المطلب الثاني: دورالمنظمات الإقليمية في تعزيز الحكم الرشيد**	**٣٧ -٣٧**
١٤.	**الفرع الأول: دورالمنظمات الإقليمية في حفظ الامن والقضاء على الفساد**	**٣٨-٤٠**
١٥.	**الفرع الثاني: دورالمنظمات الإقليمية في الرقابة على الانتخابات والتنمية المستدامة**	**٤٠-٤٧**
١٦.	**الخاتمة**	**٤٨-٤٩**
١٧.	**المصادر والمراجع**	**٥٠-٥٦**

مقدمة

أولا: موضوع البحث

من أبرز المنظمات التي نتجت عن النمو المتنامي للعلاقات الدولية، هي المنظمة الدولية. فهي تُشكّل إطارًا قانونيًا يُوحّد الدول لتحقيق أهداف مشتركة تدعم تنظيم التعاون الدولي والحفاظ على السلام والأمن العالميين. وعلى عكس المؤتمرات أو التحالفات المؤقتة التي تفتقر إلى الاستمرارية والاستقلال القانوني، لطالما تميّزت المنظمات الدولية بكونها اتحادات دائمة بين الدول، وتنشأ بموجب معاهدة دولية مكتوبة، وتتمتع بشخصية قانونية مستقلة تُمكّنها من ممارسة إرادتها الجماعية خارج حدود الدولة الواحدة. وتُشكّل الدول الأعضاء، والنية المشتركة المُعبّر عنها في اتفاقية التأسيس، والهياكل التي تُمكّنها من أداء واجباتها، وان الركائز الأساسية الثلاث التي تُبنى عليها هذه المنظمات. وهي مُقسّمة إلى منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، ومنظمات متخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات عالمية مثل الأمم المتحدة. وتختلف صلاحياتها في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في المقابل، أصبح مفهوم الحكم الرشيد إطارًا حديثًا لإدارة الشؤون العامة بطريقة منفتحة ومسؤولة. ويُوصف بأنه الإطار الذي يستخدم السلطة الإدارية والسياسية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تطبيق مفاهيم قائمة على المشاركة. والعدالة الاجتماعية، والمساءلة، والانفتاح، وسيادة القانون. على عكس الإدارة الفعالة، ويتميز الحكم الرشيد بشموليتها، إذ تجمع بين العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إطار واحد، بهدف تحقيق الكفاءة والاستقرار والإنصاف. تُشكل عناصر الحكم الرشيد - المساءلة، والانفتاح، والمشاركة العامة، وسيادة القانون، والفعالية، والمساواة - معايير أساسية لتقييم أداء الحكومة. ونظرًا لأن المنظمات الدولية تُعدّ الأداة الأهم لإنفاذ معايير الحكم الرشيد في النظم السياسية الوطنية، فهناك صلة تكاملية بينها وبين الحكم الرشيد .و عن طريق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، التي وضعت إطارًا قانونيًا دوليًا لدعم النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة، برهنت الأمم المتحدة على التزامها بدعم السلام والأمن العالميين ومكافحة الفساد. وللحفاظ على نزاهة الانتخابات في الدول الفقيرة، ساهمت الأمم المتحدة أيضًا في مراقبتها ودعمت أهداف التنمية المستدامة التي تُرسي صلةً واضحةً بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحكم الرشيد . وإلى جانب الأمم المتحدة، تلعب المنظمات الإقليمية التي تبنت مُثُلًا مُماثلة، مثل الاتحاد الأفريقي الذي أقرّ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد ، دورًا في هذه المهمة. اذ بدأت جامعة الدول العربية بتطبيق إجراءات رقابية لمراقبة الأداء المالي والإداري للدول الأعضاء، بينما جعل الاتحاد

الأوروبي المساءلة والشفافية شرطين أساسيين لمبادراته التنموية. ولما كان الحكم الرشيد حجر الزاوية في تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم، فقد برزت كأحد أهم المعايير التي تعتمدها المنظمات الدولية لتقييم أداء الدول. وقد تطورت هذه المنظمات لتصبح جهات فاعلة رئيسية في بناء هياكل سياسية وإدارية عادلة تلبي احتياجات الشعوب وتصون كرامتها، بدلاً من مجرد دور المراقب للشؤون العالمية. لذا، من البديهي أن المنظمات الدولية اليوم تُشكل ركيزة أساسية لترسيخ قيم الحكم الرشيد على المستوي العالمي. بهدف تنظيم التعاون الدولي وتسوية النزاعات وديًا، أُنشئت منظمات دولية بشكل قانوني في القرن التاسع عشر. بدأت هذه المنظمات كمجموعات محدودة السلطة، مثل الاتحاد البريدي العالمي. في عام ١٩١٩، تأسست عصبة الأمم بهدف الحفاظ على السلام وتسوية النزاعات. بعد فشلها، أصبحت الأمم المتحدة منظمة متكاملة تُعزز التنمية والأمن والحكم الرشيد في عام ١٩٤٥. لاحقًا، نمت المنظمات الإقليمية لدعم التنمية والتعاون الإقليميين.

ثانيا: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميتها من توضيحها إحدى أهم القضايا في النظرية القانونية والسياسية الحديثة، ألا وهي العلاقة بين المنظمات الدولية وتعزيز الحكم الرشيد. ويتجلى تنامي أهمية المنظمات الدولية في النظام العالمي المعاصر في هذا الترابط المتشابك. وتتناول الدراسة الوظيفة العملية لهذه المؤسسات في توجيه العمليات السياسية والإدارية نحو قيم المساءلة والشفافية وسيادة القانون، بدلاً من مجرد إطارها القانوني. كما تُعزز الدراسة معرفتنا بكيفية مساعدة المنظمات الدولية والإقليمية الدول النامية على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد . و يسلِّط البحث الضوء على مدى تأثير هذه المجموعات على صياغة السياسات العامة وتطوير المؤسسات الوطنية. كما تُسلِّط الضوء على صعوبات تطبيق الحكم الرشيد ، لا سيما بالنظر إلى اختلاف القدرات السياسية والاقتصادية بين الدول، والتعارض بين المصالح الوطنية والأهداف الدولية. عمليًا، تُساعد هذه الدراسة الباحثين القانونيين وصانعي القرار على دراسة كيفية توظيف التعاون الدولي لتحقيق تنمية مستدامة قائمة على الصدق والانفتاح، بالإضافة إلى التغيير الإداري الناجح. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية للبحث تكمن في كيفية تفسيره للدور المتنامي للمنظمات الدولية في خلق نظام عالمي أكثر عدالة وفعالية واستقرارا، فضلا عن كيفية ربط النظرية القانونية بالتطبيق في العالم الحقيقي.

ثالثا: إشكالية البحث

تنطلق مشكلّة البحث عبر التساؤل الجوهري الذي يدور حول موضوع بحثنا الموسوم (دور المنظمات الدولية في تعزيز الحكم الرشيد)، وهو بيان ما هو مدى الفعالية التي تقوم بها المنظمات الدولية في تحقيق الحكم الصالح؟ وعن طريق ذلك تبرز العديد من الأسئلة الثانوية التي تساند بحثنا وهي:

١. إلى أي مدى نجحت المنظمات الدولية في تحويل الأسس النظرية للحوكمة الرشيدة إلى ممارسة مؤسسية تُشكل سياسات الدول الأعضاء؟
٢. هل يُنشئ انخراط المنظمات الدولية نوعًا جديدًا من الوصاية الدولية على الأنظمة الوطنية، أم أنها تلعب دورًا محايدًا في تعزيز الحكم الرشيد ؟
٣. ما هي الحدود الفاصلة بين سلطة الهيئات الدولية في إنفاذ معايير الحكم الرشيد والعلاقة بين سيادة الدولة واستقلالها الداخلي؟
٤. ما هو الدور السري الذي تلعبه المنظمات الدولية في توجيه الأنظمة الوطنية نحو نوع محدد من الحكم الرشيد يُفيد القوى العظمى؟
٥. كيف نُوازن بين مبادئ الشفافية والمساءلة العالمية والخصائص السياسية والقانونية الفريدة لكل دولة؟
٦. هل تستخدم المنظمات الدولية الإشراف على الانتخابات والتنمية المستدامة كأدواتٍ للحكم الرشيد أم كوسيلةٍ للضغط السياسي تحت ستار السلطة القانونية؟

رابعا: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث عبر رسالة مفادها أن المنظمات الدولية ليست مجرد هياكل للتعاون بين الدول. بل تطورت، عن طريق مسؤولياتها الرقابية والتشريعية والتنموية، لتصبح جهات فاعلة مؤسسية تؤثر بشكل مباشر على إرساء وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد داخل المؤسسات الوطنية. وتفترض الدراسة أن مدى تسامح الدول الأعضاء مع تدخل المنظمة في شؤونها الداخلية، ونوع المنظمة (دولية أو إقليمية)، يحددان مدى إدماج هذه المنظمات لمبادئ الحكم الرشيد ، كالمساءلة والشفافية وسيادة القانون. كما تفترض أن أدوار هذه المنظمات قد تتغير من تقديم المساعدة والإصلاح إلى التأثير على السياسة والاقتصاد بطرق تُقيد سيادة الدول النامية.

خامسا: أهداف البحث

١. بيان الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية، والدور الذي تقوم به في حقوق الإنسان وارداتهم .

٢. بيان مفهوم الحكم الرشيد وما فيه من أهمية كبيرة في ضمان حقوق الإنسان والتنمية التي يقوم فيها عن طريق المبادي التي يرسخها والتي تكافح الفساد.

٣. تقديم المساعدة الفنية والمادية للدول في مراحل ما بعد الصراع، تركز الدراسة على كيفية قيام هذه المنظمات بإنشاء أطر قانونية مؤسسية واستخدام عمليات الوساطة والتحكيم والمناقشة لضمان الالتزام بالقانون الدولي.

سادسا: منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا الموسوم (دور المنظمات الدولية في تعزيز الحكم الرشيد)، على المنهج الوصفي تسعى هذه المنهجية إلى دراسة وتفسير المعاهدات والتشريعات الدولية المتعلقة بالمنظمات الدولية ومفاهيم الحكم الرشيد . وباستخدامها، يُحدد الباحث البنية القانونية للمنظمات الدولية، ويبحث في وظائفها التنفيذية والتشريعية والرقابية في تعزيز سيادة القانون والمساءلة والشفافية بين الدول الأعضاء. يوفر المنهج الوصفي أساسًا معلوماتيًا دقيقًا وواضحًا لمزيد من البحث والنقد العلمي.، مثلما سيتبع الباحث المنهج التاريخي فهنا يُتتبع الباحث التجارب السابقة للمنظمات الدولية في إدارة النزاعات وتعزيز الحكم الرشيد عن طريق المنهج التاريخي. ويتطلب ذلك متابعة استجابات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للأزمات العالمية والإقليمية والمحلية، ودراسة مدى تأثير هذه الاستجابات على استقرار المؤسسات المحلية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد . و عن طريق هذا المنهج، يُمكن للباحثين فهم كيفية تغير وظيفة المنظمات الدولية بمرور الوقت، وما الذي ساعد أو أعاق تطبيق مبادئ الحكم الرشيد .

سابعا: هيكلّية البحث

سنقسم بحثنا الموسوم (دور المنظمات الدولية في تعزيز الحكم الرشيد)، في مبحث مفاهيمي ومبحث تطبيقي، فضلا عن ذلك سنضيف مقدمة والخلاصة وقائمة المراجع والمصادر، فقد تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمنظمات الدولية والحكم الرشيد عن طريق مطلبين الأول فسيكون حول بيان الإطار المفاهيمي المنظمات الدولية. أما المطلب الثاني، فسيكون حول

توضيح الإطار المفاهيمي للحكم الرشيد. أما المبحث الثاني، فسيكون حول بيان العلاقة بين المنظمات الدولية في تعزيز الحكم الرشيد وأيضا بمطلبين المطلب الأول منه سيكون حول المنظمات الأممية والمطلب الثاني سنبين فيه المنظمات الإقليمية. أما ما تضمنته الخاتمة فهو النتائج والمقترحات.

ثامنا: الدراسات السابقة

١. د، ياسر باسم ذنون ود، أحمد طارق ياسين، دور المنظمات الدولية في تعزيز التنمية المستدامة وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، ملحق العدد (٤٨)، السنة الثامنة، مجلة دراسات البصرة، ٢٠٢٣، جامعة الموصل: تتناول هذه الدراسة دور المنظمات الدولية في تعزيز التنمية عن طريق توضيح أساليب الدعم المالي أو الفني وتوحيد الجهود المجتمعية لحل القضايا البيئية والاقتصادية و ٱلإجتماعية. وتخلص هذه الدراسة إلى أن أي تدخل من جانب هذه المنظمات يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية عن طريق توفير الخبرات اللازمة وبناء قدراتها.

٢. محمد إبراهيم المدهون، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، ٢٠١٧: تتناول الدراسة دور الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون وغيرها من المعايير، ودورها في الأداء الوظيفي وتحسين مهارات الموظفين. وتظهر نتائج البحث أن تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع يزيد مستوى الكفاءة العالي في إدارة الموارد العامة والبشرية، مِمّا ساعد على تحسين جودة الخدمات المقدمة. مثلما تؤكد أهمية دمج عناصر الحكم الرشيد في العمليات الإدارية لتحقيق التنمية في العمليات الأمنية. وعلى عكس الأبحاث السابقة،

عليه يتناول هذا البحث كيفية مساعدة المنظمات الدولية للدول العربية على تبني مبادئ الحكم الرشيد بعد عام ٢٠٠٣. وتركز على كيفية استخدام هذه المنظمات للمساءلة والشفافية وسيادة القانون والمشاركة لتحسين الاستقرار الإداري والسياسي. وهذا ما يميزها عن الأبحاث التي اقتصرت على تحسين الأداء أو التنمية المستدامة. وتبحث الدراسة في آثار مشاركة المنظمات الدولية في حل النزاعات وإعادة بناء المؤسسات الوطنية عن طريق الجمع بين التحليل القانوني والتاريخي. وإلى جانب ربط هذه الوظيفة بتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على السيادة الوطنية، تؤكد الدراسة أيضًا على الدور المعياري الذي تلعبه المنظمات الدولية في إنفاذ أطر الحكم الرشيد وتقييم الالتزام بها. ولم تتناول الأبحاث السابقة هذه الخاصية بدقة.